النفط و استراتيجية ألامن الوطني فى العراق

د. أسو أراز قادر
اختصاص : نظام سياسية الدولية والتنمية العالمية
جامعة لفيف الوطنية إيفان فرانكو /قسم العلاقات الدولية والسلك الدبلوماسي

المقدمة

أن دولة العراق دولة شبه برية لاتطل على بحار مفتوحة أو محيطات واسعة الا من زاوية ضيقة. ومن ناحية نقل و أيصال النفط العراقى لابد أن تمر بأراض غير عراقية, ولا تخضع للسيادة العراقية مثل وهى اراض (تركيا , السعودية , سوريا, الأردن) وأن خطوط الانابيب عراقية تخضع للضروف السياسية و التطورات الدولية التى يمكن دائماً التحكم بها اَو سيطرة عليها. لم يكن يخطر على البال ولا فى الخيال أن اراضى العراق و السورى التى غنية من النفط يتعرض الى عدوان الارهابين المتطرفين الدولة الاسلامية فى العراق و الشام, ليس من شك ان مامرات اسلام سياسية فى المنطقة و مصاليح العدوان فى المنظقة قد ذادة المتطريفين, وهذه الموقف في حد ذاته قد ادى بالعراق الى قرار حاسم يقضي بتوزيع خطوط أنابيب النفط

داخل عراق قد انقسمت الى مناطق شمالى الكردستانى و جنوبي الشيعى و المناطق متناذعة عليها من قبل الارهابين , ونتيجة هذه الانقسامات قد انقسمت العراق لا كتلات و هوية الوطنية الموحدة قد غيبت في مجتمع العراق , و كلما تعددت انقسام أنابيب النفط العراقى ,كلما صغرت مصداقية التهديدات وضعفت فعالية الارهابى فى المنطيقة , و أستمرت النفط العراقى في الوصول الى محطات التحميل و أرتفاح سعر البورثات النفط فى الئوبيك و تهددت علي الوحدة العيراق و الامن الوطني . والرفد هذا الحل الصحيح بعنصر فاعل مضاف , لاحاجة بنا للقول أن دواعي الحكمة تقتضي الحصر على بناء وتطور شبكة واسعة من المصالح المتبادلة و التعاون القائم بين التحالفات الداخلية و التحالفات خارجية ,لضمان ديمومة أنسيابية عبر منافذ تسوق الحر فى المجال النفط في العراقى , أن تفوق فى تسوق النفط يعود الى فترة تحرير العراق من نضام الشمولة (صدام حسن) , فهذا فترة التى جعل الاستقلال أقليات في العراق , حرر الثورة كل من اكراد و عرب (سني و شيعى) من تبعيتها السابقة للاحتيكارات النفطية من قبل النظام البعثي الشمولي وقد هيأت هذه الثورة لترجمة سياسة النوافذ المتعديدة لتسويق النفط العراقى الى واقع ملموس . وأن التطور التى غيرت الاوضاع فى شرق أوسط و تغير السلطات شمولية الي (ديموقراطية غيرمطلقة) قد جعل (العراق) فى دائرة أنتباهات , وقد تأثرة سوق النفطي فى الشرق لاوسط على علاقات الدولية.

هداف الدراسة:

والهدف من هذه البحث هو تطوير الأسس النظرية والمنهجية للدراسة الطاقة وتأثيرات علي استراتيجية ألامن الوطني , إجراء تحليل الأحداث التاريخية لل البترودولار التي تؤثرعلي الأمن الاقتصاد العالمى و تحليل لحالة قطاع الطاقة في العراق في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية و نفس الوقت تأثير العراق على أسواق الطاقة العالمية.

منهجية الدراسية :- جعلت الأساس النظري والمنهجي للأطروحة الأساليب العلمية والتاريخية و الاقتصادية غيرها من الأساليب المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية في مجال الطاقة، بما في ذلك: المنهج المقارن–التاريخية، ونظام وطريقة التحليل النقدي SWOT، والطريقة البيانات الإحصائية، فضلا عن طريقة النمذجة والتنبؤ التطورات المحتملة, في دراسة علمية لهذه البحث، كما يأخذ في الاعتبار النهج من المدرسة الكلاسيكية الواقعية السياسية، فهم الصراع على السلطة من المجتمع الدولي على نفوذها في العالم باستخدام إجراءات القوة: المذهب الواقعة الجديدة السياسي، وهو ما يعزز وجود فوضى في السياسة الدولية و أزمات الاقنصادي، مما يؤدي إلى انعدام الثقة المتزايد بين الدول الشريكة وينتهي ب "تهديد الأمن الاقنصادي و احتكار السوق". وأخيرا، المدرسة الليبرالية، وهو النهج النظري الذي يقوم على أساس نفوذشركة متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى في تطوير العلاقات الدولية.

خطة البحث:- في هذا بحث نطترف للجانب الاقتصادى و الجانب السياسى و الجانب الدبلوماسي و يتناول البحث ألا أقسام كما يأتي:

- **المبحث الاول :- احتكار البترودولار وتأثيرها علي الأمن الاقتصاد العالمى**
- **المبحث الثاني :- تحليل العوامل ومشاكل الدبلوماسية الاقتصادية علي جمهورية العراق**
- **المبحث الثالث :- المستقبل سوق الطاقة العالمية في العراق**

المبحث الاول

أحتكار البترودولار وتأثيرها علي الأمن الاقتصاد العالمى

أن حروب ضروري من اجل استمرار عملية النظام المالي العالمي انها ضروري كعملية الأوكسجين للغطس الغواسة كلما فرغ لابدما ملئها من جديد ، ان قصة حرب أكتوبر كانت تخفي جوانب متعلقة بنظام مالي العالمي و (أميركا) لعب دورا كبيرا في تلك الأحداث ولكن لم يركز علي جانب الاقتصادي وأن خلفية حرب أكتوبر أن خزينة أمريكية أوقفت فعلين ل تبديل دولارات بالذهب في ١٩٧١ وأن لم يكن نظام سابق بريتون وودز قائما و بعد تفكير خبراء الاقتصاديه تم تغيرها بنظام جديد و هو البترودولار ورفع الأسعار النفط و أتفقوا أن تصدير النفط بالدولار الامريكي وهكذا نشأت معيار بترودولار التي حل لاحقآ محل ذهب دولار اصطلاحات ، وآن استبدال نظام العالمي انعكست بين ذهب و نفط كان سيرفع جيوستراتيجية لدول النفور في الشرق الاوسط وان اصحاب شركات بترول الغربيين صياغة الاتجاهات الرئيسية لتصريف في أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٠ الخطوة الأولى هي استعداد زيادة عائدات البترول وبدل قصار لها جهود في بنوك الدولية وهذا يعني ان أمريكا يستعد بترودولارات التي أنفقتها علي شراء النفط وان فائدة مضاعفة تحصلون عليها وهذا يسمي عملية

أعادة الاستعداد الأموال او تدويرات الدولارات [1]، و تمتلئ بنوك الدولية من لاوراق نقدية التي حصلو عليها وتستخدم هذه الأموال في مكان اخر بغرض زيادة الأرباح و يحتونها للدول النامية و عن طريق هزه العملية ويتموا سيطرة على هذه الدول من خلال ديون و نتيجة الحرب لاسرائيل و مصر واذمة الطاقة في العالم و جعلوا ارتفاع أسعار ذهب أسود و حينذاك زاد طلب أنتاج نفط اكثر من طبع المال وأن من أواخر قرن تاسع عشر و عشر تم قانون احتكارات في ولاية متحدة , وبعد ان ظهر معيار بترودولار الغاء القرار وان يعرقل زيادة إرسال ألاوراق النقدية من طرف الاحتياطي الفدرالي وان جواب لسؤال كيف يزيدو إرسال أوراق النقدي هو ان خصخصة في جميع الأنحاء العالم بما فيها خصخصة الموارد الطبيعية التي كانت في الماضي خارج السوق و المسئلة ان يجب ان يطلب دولار علي كل شيء حتا في مفهوم ملكية الفكرية و هكذا يتم بالخداع كل ضواهر اعتبارات التجارات وادخلوا علاقات السوق بالعلاقات الشخصية وتحول الانسان الا السلعة ، لقد تمكن الأمريكيون من نتيجة الاختفاء الأسعار نفط من إيقاع الدول الشرقي في فخ عندما ازدادت الأسعار النفط و ازدادت ميزانية الدول الشرقي في ضَل نمو الصادرات ولكن ادى الا انهيار الاقتصاد بعد انخفاض السعر علي الصادرات ،من هذه سياق وفي كتاب الينين وصف خمس مميزات الاقتصاد الإمبريالية : ١. شركات الاحتيكارة ٢.اندماج رأسماليين الأموال الصناعيين و مصرفين و نشوء رأسمال علي هذا

[1] William R.Clark Petrodollar warfare

الأساس ٣.اصبح الاصدار الأموال وتصدير السلع ٤.شركات الاحتكارية من الدول المتحالفة علي هذه الأساس ٥. تقسيم الاراضي و العالم لنفوذ البلدان التي يعمل الشركات الاحتكارية ومميزات هذه عملية ليس اقتصادياً بأنها سياسيا حرب لتقاسم العالم. النظر في آفاق انتاج النفط في العراق في سياق التأثير في السوق الدولية. ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابًا جماعيًا"؛ اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من خسارتها في موضوع النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا إقتصاديًا؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد إبرام الإتفاق النووي مع الدول الخمس الكبرى، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج[2].

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمته إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران . ويشير بعض المحللين إلى أنّ الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أنّ استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنّية قد يوجّه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل

[2] William R.Clark Petrodollar warfare oil , Iraq and the future of the dollar

الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولًا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضّته العقوبات.[3]

وبالنظر إلى الاتجاهات في معدلات نمو الطلب الاستهلاك العالمي للنفط، والمكان في البلاد يمكن أن يكون أقترح زيادة تحول إلى أسواق آسيا منطقة المحيط الهادئ، الذي يتلقى حاليا نحو 50٪ صادرات النفط العراقية. ونظرا للاهتمام من أي مصدر لتنويع أسواق، موقف العراق باعتبارها المورد الرئيسي للإضافية برميل من النفط في السوق العالمية يعني هذا، بطبيعة الحال، سوف تكون ذلك إيلاء اهتمام خاص للأسواق الناشئة، وخاصة الصين و الهند، والتي ستركز نمو استهلاك النفط في العالم. في ومع ذلك، فإن إجمالي الطلب على النفط في أوروبا وأمريكا الشمالية للطلب على النفط المستورد سوف ينخفض بنحو 1٪ سنويا، و أمريكا الشمالية يقع أسرع بكثير نتيجة النمو الداخلي الإنتاج.[4]

تستمر اهمية النفط بالازدياد في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية للطاقة واصبحت الحاجة ماسة اليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات دولكبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الاخرى. فضلا عن الحاجة الماسة اليه في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي. واخذت

[3] Николай Стариков Шерше ля нефть 2009, P 72
[4] Alnasrawi, Abbas The economy of Iraq, PP158-170

هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل وان اقتضت الضرورة الدخول في الحربكما حدث في حرب الخليج الثانية في العام 1991 . وان ما دفع الدول الكبرى للتنافس من اجل تامين امدادات للنفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع اسعاره لاسيما عند اندلاع الازمات وتلعبكلفة انتاجه وانواعه دوراً في ذلك .لقد وقعت بعض الدول الكبرى اتفاقيات امنية واقامت قواعد عسكرية في بعض الدول المنتجة او في المناطق القريبة منها تحسبا للطواريء في فترات الازمات، لاسيما، ان سوق النفط هو سوق عالمية واحدة تتاثر بدرجةكبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج . وفي الوقت الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الى تنويع مصادر امدادات والهيمنة على مناطق امدادات امنة وقريبة منهاكانت تشهد منافسة حادة معكل من الصين والهند ودول الاتحاد الاوربي في تامين الامدادات. لقد ظهرت اساليب جديدة في تامين الامدادات وذلك باستخدام شراء اصول الشركات الكبرى او القيام بالاستثمارات واتباع اسلوب المشاركة في الانتاج ، وهو اسلوب اخذ يتماشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة.

المبحث الثاني

تحليل العوامل ومشاكل الدبلوماسية الاقتصادية علي جمهورية العراق

الاتجاهات في تطوير الطاقة العالمية هي:

- تغييرات في العلاقة بين المستهلكين والمنتجين، وزيادة التنافس على موارد الطاقة النادرة؛
- ارتفاع معدلات النمو في استهلاك الطاقة؛
- التغييرات في نسب الطاقة الإقليمية؛
- حصة عالية وكميات متزايدة من استهلاك الوقود الأحفوري.
- تباطؤ في الطلب على مورودة الطاقة.
- المشكلة الاستثمار لضمان تطوير قطاع الطاقة؛
- تغييرات في هيكل إمدادات الطاقة وتعزيز دور الموردين الفردي؛
- انخفاض أسعار الطاقة، تقلب الأسعار؛
- زيادة التوتر في ضمان احتياجات الطاقة في النقل وعدم التوازن في تكرير النفط.
- نمو التجارة الدولي في مجال الطاقة، مكون تطوير البنية التحتية لإمدادات الطاقة وتفاقم المخاطر التي تنطوي عليها.

تعزيز المخاطر السياسية، بما في ذلك العبور. التنمية الاقتصادية للبلد والاقتصاد العالمي ككل تعتمد إلى على مقدار من المواد الخام طاقتهم الاحتياجات تلبيتها بالكامل. بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد الطاقة الأحفورية بين دول العالم والعديد من البلدان التي تعتمد على واردات الطاقة، والتنمية الاقتصادية في كل من الاقتصادات الوطنية الفردية والاقتصاد العالمي ككل هي في الاعتماد الكبير على الوضع على أسواق الطاقة، وقبل كل شيء، وسوق النفط. على تأثر سوق النفط قبل ثلاثة عوامل الرئيسية التي تؤثر على أسعار: العرض والطلب ولكنها ليست حاسمة الجيوبوليتيكية ، المنتجة للنفط وكذلك الرغبة لتوليد تيار مستمر من الأموال من بيع المواد الخام. لا تزال توقعات أسعار النفط غير مؤكد، مما يجعل من الصعب تحليل الاتجاهات في أسواق الطاقة ككل. ارتفاع وتقلب أسعار النفط – أهم تهديد للاقتصاد العالمي و لامن الوطني : لا فقط يكون لها تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يشكل خطرا خاص للبلدان النامية المستوردة للموارد الطاقة، ولكن أيضا إبطاء عملية الاستثمار في قطاع الطاقة، وتشكيل التدفقات النقدية يمكن التنبؤ بها الصعبة. الحد من التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي من استهلاك الطاقة يتطلب العمل في المجالات التالية:

- زيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- الانتقال من الوقود الأحفوري اليوم توفر 85٪ من إنتاج الطاقة المستخدمة لمصادرالبيئة نظيفة.

انخفاض ملحوظ في استهلاك الطاقة يحدث في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية – ويرجع ذلك أساسا إلى نمو الإيرادات، وكذلك بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية والحد من حصة الصناعات الثقيلة كثيفة الاستهلاك للطاقة مع التوسع في قطاع الخدمات، والقضاء على هدر الطاقة، والإعانات المستهلك الحد. ومع ذلك، فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية هي أكثر استهلاكا للطاقة من البلدان النامية أو دول منظمة التعاون الاقتصادي. العامل الأكثر أهمية في تطوير الطاقة السلبية هو خفض مستوى الأمن من احتياطيات النفط الاقتصاد العالمي.[5]

في مجموعة الدول الصناعية المستوردة للموارد الطاقة لتغيير هذا العامل المتغير، مثل حصص الاستيراد، والتغيرات تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الفرد من الطاقة وسكان استيراد موارد الطاقة. في مجموعة من البلدان ذات الدخل المتوسط إلى تغيرات في نفس الناتجة تتأثر بعوامل أخرى: استهلاك موارد الطاقة والاستيراد والتصدير من نصيب الفرد من الموارد. في البلدان المنخفضة الدخل و حصص الاستيراد يتأثر عن طريق إنتاج موارد الطاقة الخاصة، والتغيرات في حجم واردات المواد الخام الطاقة و عند تغيير كثافة الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط تغييرات في البلدان مع الدخل المرتفع في التغييرات الاستعمال الطاقة للفرد الواحد الإجمالي في إنتاج واستهلاك الطاقة للفرد الواحد. الناتج المحلي الإجمالي كثافة الطاقة للمجموعة الثانية من البلدان تعتمد على التغيرات في الإنتاج والاستهلاك وموارد الطاقة للفرد

[5] Henry D. Astarjian The struggle for Kirkuk 2007 , P155.

الواحد، ومجموع الصادرات. بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض وتجدر الإشارة إلى أن 33٪ من التغيرات كثافة الطاقة الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن التغيرات في حجم واردات الطاقة.

استهلاك الطاقة للفرد الواحد يختلف في البلدان المتقدمة النمو تحت تأثير التغيرات في إنتاج الشركات الطاقة وكثافة الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي. في البلدان ذات الدخل المتوسط – تحت تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، واردات الطاقة، دول الإنتاج والتصدير الصناعية؛ في البلدان ذات الدخل المنخفض – تحت تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج واستيراد الطاقة والإنتاج الصناعي والصادرات. العراق هو مزود هام من النفط إلى الأسواق العالمية. ثمة عقبة خطيرة أمام التقدم في قطاع الطاقة، العراق هي حالة النقل والتخزين و التصدير البنيات الأساسية. يتأثير قطاع النفط في التنمية الاقتصادية العراق و يجعل الاقتصاد البلاد يعتمد إلى الوضع في سوق النفط العالمية. خلال الأزمة الاقتصادية، كانت العائدات من صادرات النفط العراقية تخضع لتقلبات حادة.[6]

ونتيجة لهذا طريقة التحليل، (SWOT analysis) أبرز نقاط القوة والضعف في تطوير قطاع الطاقة في العراق في الوقت الراهن، ولكنه يأخذ أيضا بعين الاعتبار إمكانية والتي قد تسهم في تطوير القطاع , الفرص والتهديدات التي يجب منع أو التقليل منها على الأقل. وهكذا، على الرغم من قائمة طويلة من النقاط الضعف في قطاع الطاقة بسبب انعدام التنمية المستدامة

[6] Rex J. Zedalis-The Legal Dimensions of Oil and Gas in Iraq 2009, P 128.

لقطاع الطاقة والاقتصاد بشكل عام ، وذلك بسبب الصراعات السياسية والعسكرية والعراق لديها امكانات كبيرة. وهو خامس أكبر احتياطيات نفطية في العالم و13 على مستوى العالم – في احتياطيات الغاز (ومجالا واسعا لمزيد من الاكتشافات)؛ تطوير هذه الموارد يجب أن تستخدم كأساس لإعادة إعمار العراق وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. العراق هو قاعدة الموارد الضخمة والعقود الموقعة مع شركات عالمية لتطوير احتياطيات كبيرة من البلاد أساسا لزيادة سريعة في إنتاج النفط في السنوات المقبلة. ومع ذلك، يجب على العراق التغلب على العديد من المشاكل المرتبطة الاستثمارات في البنية التحتية، والإصلاحات المؤسسية وإصلاح الإطار القانوني لقطاع النفط والغاز، لتنفيذ تحسين التنمية البشرية وترسيخ الاستقرار السياسي والامني.

SWOT – تحليل قطاع الطاقة في العراق

نقاط الضعف	نقاط القوة
• أكثر من 70٪ يتم إنتاج النفط في الحقول، على أشراف شركات النفط الدولية. • التمويل الحكومي للقطاعات الطاقة منخفض للغاية . • انخفاض الاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج موارد الطاقة. • غير متطورة عناصر البنية التحتية للنقل الطاقة. • نسبة عالية من استهلاك النفط في السوق المحلية، وذلك أساسا لتوليد الكهرباء. • ارتفاع كثافة الطاقة، وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج. • نقص الاستثمار في إنشاء احتياطي قدرات الإنتاج؛ • القيود الحكومية على الاستهلاك والإنتاج؛ • القضايا التي لم تحل	• العضوية في منظمة أوبك لشراء أسهم في مجموع صادرات النفط الخام. • القدرة على النقل البري والبحري للنفط والغاز . • موقف الجيوسياسية: تتقاسم الحدود مع دول – مستوردي الغاز (تركيا والأردن والكويت وسوريا). • مكان ال 5 في العالم من حيث احتياطيات النفط. • المركز ال13 في العالم في احتياطيات الغاز الطبيعي. • الوصول إلى الخليج الفارسي.

في إدارة قطاع النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان • حرق الغاز. • انخفاض حجم التجارة في مجال الطاقة بين دول منطقة الشرق الأوسط. • تأثير كبير على قطاع النفط في الاقتصاد (72٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ونتيجة لذلك، الاعتماد الكبير على الوضع في سوق النفط العالمية. • عدم وجود مرافق تخزين الغاز تحت الأرض. • انعدام التنمية في البلاد لأكثر من 30 عاما نتيجة للحروب والصراعات السياسية والحصار الدولي؛ • تكرير التخلف التكنولوجي؛ • تراكم مستمر من التنقيب عن احتياطيات من إنتاج النفط والصادرات.	
الفرص	**التهيدات**
• تطوير تجارة الغاز الإقليمية في إطار الترابط أقرب عبر الحدود. • الأسعار التنافسية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ؛ • زيادة في حصة في إجمالي إنتاج أوبك. • استخدام أحرقت في الوقت الحالي من الغاز المصاحب. • إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال.	• انخفاض الطلب على النفط المستورد في أسواق أمريكا الشمالية. • الصراعات العرقية و الطائفية الداخلية؛ • المواجهة السياسية الخارجية والنزاعات المنطقية. • نمو إنتاج النفط في دول – غير الأعضاء في أوبك. • عدم الاستقرار في أسواق النفط والغاز العالمية.

• إنشاء خط أنابيب جديد للغاز عبر تركيا لنقل الغاز من أذربيجان وخط أنابيب التعادل في لمن شمال العراق، وإتاحة الفرصة لتصبح مورد للغاز إلى السوق الأوروبية. • بدعم من الطاقة الفائضة التي يمكن نشرها بسرعة استجابة إلى الطلب الإضافي السوق؛ • استخدام الغاز الزائد لتوليد الكهرباء للتصدير إلى البلدان المجاورة؛ • حي الأسواق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة الصين والهند التي تشهد نموا سريعا. • الصادرات إلى الكويت من الحقول الجنوبية. • زيادة الطلب على الطاقة في الاقتصاد العالمي؛	• النفوذ المهيمن على البلاد وضعت الشركات عبر الوطنية أسواق الطاقة. • عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط. • نسبة كبيرة من الاحتياطيات هي في كردستان العراق. • عدم وجود آفاق واضحة لتصدير الغاز

نتيجة التحليل، والمؤلف، في شكل SWOT التحليل على سلط الضوء على نقاط القوة والضعف في تطوير الطاقة القطاع العراق في هذه المرحلة، وكما يأخذ بعين الاعتبار احتمال أن قد تسهم في تطوير القطاع والتهديدات التي تحتاج إلى أن تكون منع أو على الأقل الحد. وهكذا، على الرغم من قائمة طويلة من الضعف قطاع الطاقة الناجمة عن انعدام التنمية المستدامة قطاع الطاقة والاقتصاد ككل، نتيجة ل السياسية والصراعات العسكرية، العراق لديه امكانات كبيرة. هذا خامس أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم و13 احتياطيات الغاز (ومجالا واسعا لمزيد من البحث – مكان اكتشافات)؛ تطوير هذه الموارد يجب أن تستخدم كأسا إعادة إعمار العراق وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. نمو استقرار العراق، بل هو قاعدة الموارد الضخمة والعقود الموقعة مع شركات عالمية لتطوير احتياطيات كبيرة من البلاد أساسا لزيادة سريعة في إنتاج النفط في السنوات المقبلة. ومع ذلك، يجب على العراق التغلب على العديد من المشاكل المرتبطة الاستثمارات في البنية التحتية، والإصلاحات المؤسسية وإصلاح الإطار القانوني لقطاع النفط والغاز، لتنفيذ تحسين التنمية البشرية وترسيخ الاستقرار السياسي والامني.أن عنصر الطاقة و للتنمية الاقتصادية للبلاد كان دائما المجال الأكثرأهمية للنشاط كل حكومة. على الأوضاع في قطاع الطاقة ودرجة الاعتمادية لضمان موارد الطاقة في البلاد لا تعتمد فقط على مسار التنمية الاقتصادية والرفاه للبلاد، ولكن أيضا على مكانة وهيمنة في المجتمع الدولي. التحليل التالي ويرجع ذلك إلى العوامل التي لها تأثيرات الكبيرة على سوق الطاقة في البلاد. التحليل كمايلي : باستخدام نتائج (SWOT analysis) تحليل لقطاع الطاقة في العراق خلص إلى أن تطوير الاقتصاد العراقي في العقود المقبلة ستعتمد على القطاع النفطي: ايرادات تصدير النفط في عام 2013 بلغت ألا 95٪ من الإيرادات الحكومية، وكانت أي ما يعادل أكثر من 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (للمقارنة – الكويت – 55٪ في المملكة العربية السعودية – 52٪، في إيران – 24٪)، مما يجعل اقتصاد البلاد من الوضع في سوق النفط العالمية، وأولوية حل مشكلة التوسع في قدرات لتخزين ونقل النفط والغاز في البلاد.

المبحث الثالث

المستقبل سوق الطاقة العالمية توقعات لتطوير في العراق

ان سقوط النظام ونهوض النظام الديمقراطي الدستوري في العراق، اتاح له أن يبدأ من جديد في تأسيس علاقات دولية تقوم على التفاعل الايجابي وحسن الجوار واحترام الاخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وتلك سياسة مغايرة تماما لما عرفت به دوائر الخارجية العراقية لأكثر من ثلاثين سنة وكان التحويل الجديد في نمط وروح المنهج الجديد الذي اختطه العراق الديمقراطي على صعيد العلاقات الدولية يحتاج إلى مدد زمنية يستطيع فيها كسب ثقة الدول التي بقيت والى وقت قريب تتعامل بريبة وحذر فان التحرك الدبلوماسي الذي قام به العراق قد حصد ثماره واستطاع تحشيد الدعم للعراق بما يسهم في تعزيز الامن والارتقاء بالاقتصاد العراقي وان هذه التحركات مهمة طالما تطرح رؤية عراقية تتعلق بمستقبل وحدت العراق.

وقد ركزت السياسة الخارجية العراقية على تحقيق الأهداف التالية:

- الاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية.
- تطوير أجندة قوية لتحقيق الأمن القومي .
- الاستفادة من وفرة مواردها الطبيعية واستخدامها كأداة دبلوماسية لممارسة النفوذ على جيرانها، والذين كانوا معادين للإقليم

الأهمية السياسية والأمنية, تتضح الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية عبر توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية والتي تخططه عبر استراتيجيتها وتنفذها عبر سياستها كما ان الفاعلية تتضح عبر السياسة العامة للدولة والتي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية, وبالنسبة للعراق فان الأهمية السياسية التي تضاف للأهمية الاستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء نموذج سياسي خاص بالعراق يحيط بكل مسألة تساند هذا النموذج ويكون النجاح في بناء هذا النموذج هو الركيزة في صناعة

الأهمية, وتشكل الأهمية السياسية والأمنية للعراق جانبا مهما يعتبر العراق حجرا ركنيا في الامن القومي العربي أو الامن الخليجي، وهو ليس تعبيرا لغويا بقدر ما هو حقيقة استراتيجية وعسكرية وسياسية. في القرن العشرين البلدان أوروبا و الغربية مصدر قلق متزايد على استخدام عامل الطاقة كأداة سياسية لزيادة الطرق والخيارات و الضخط الاقتصادى علي الدول مستغلة .النظر في آفاق انتاج النفط في العراق في سياق تأثير ذلك على السوق الدولية. مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الطلب، فإن وتيرة نمو الاستهلاك العالمي للنفط وموقف البلاد يمكن أن أقترح إعادة توجيه مزيد إلى الأسواق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي يتلقى حاليا نحو 50٪ من صادرات النفط العراقية. للعب دور قيادي في النمو العالمي من إمدادات النفط للفترة حتى 2035.ونظرا للاهتمام من أي مصدر لتنويع أسواق موقف العراق كمورد رئيسي للبرميل إضافية من النفط في السوق العالمية وهو ما يعني هذا، بطبيعة الحال، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للأسواق الناشئة، وخاصة الصين والهند، والتي ستركز نمو استهلاك النفط في العالم. الاتجاهات الرئيسية الناشئة في السوق العالمية في المستقبل القريب، والتي من المهم للعراق، مقارنة مع اللحظة الراهنة الحاجة إلى إنتاج إضافي من إنتاج النفط و المكثفات الغاز في دول أوبك ستزيد بشكل كبير، منذ النصف الثاني من هذا العقد، وتصل إلى نحو 4 ملايين ، برميل يوميا في عام 2020 ونحو 12 مليون برميل يوميا في عام 2035. للفترة حتى عام 2035.[7]

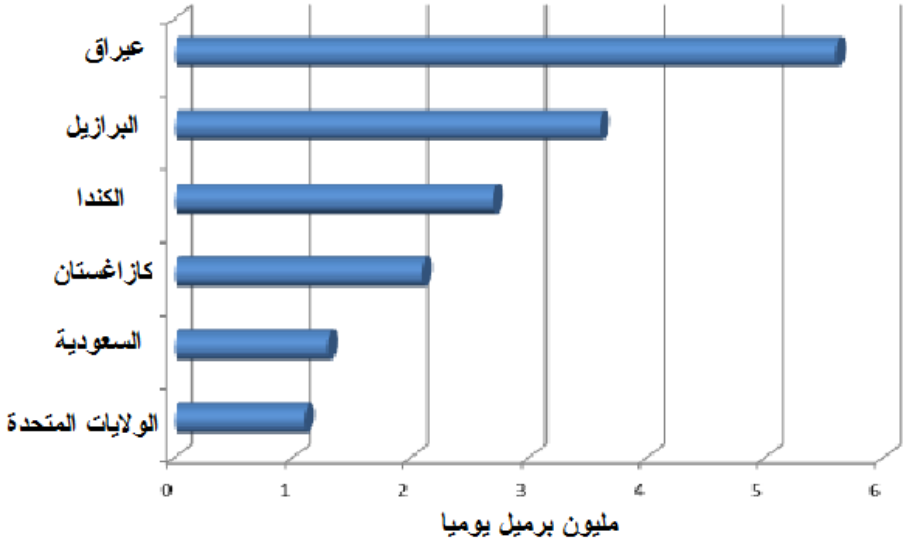

[7] Iraq Energy Outlook Released on 9 October 2012

يجب أن يكون العراق واحدا من الركائز الأساسية للنفط في العالم. وفقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية، ستبدأ العراق , تغييرات غير مسبوقة في سوق الطاقة العالمي، حتى عام 2020 تهيمن الاتجاهات التالية: نمو في الطلب علي الغاز الطبيعي والزيادة السريعة في إنتاج الغاز غير التقليدي. تسويق تكنولوجيات الفحم النظيفة؛ التقدم العالمي في مجال للطاقة النووية، ورئيس منها، وفي مقدمتها الصين والهند وروسيا. تحتاج البلدان إلى خلق والحفاظ على شروط جمع الأموال في قطاع الطاقة بسبب تشكيل أسواق تنافسية ومفتوحة ونزيهة وشفافة. وسيتم توفير النمو في الطلب على الغاز في السوق الأوروبية من خلال الطلب المتزايد على خطوط الأنابيب الرئيسية الغاز. الغاز الطبيعي هو المصدر الرئيسي للطاقة لأغراض صناعية ولتوليد الطاقة الكهرباء. للأغراض الصناعية أنه سيتم استخدام نحو 40٪ من إجمالي حجم الغاز المنتج. الاتجاهات الرئيسية الناشئة في السوق العالمية على المدى القصير، ونمو إنتاج النفط في دول – غير الأعضاء في أوبك، والذي كان سببه نمو إنتاج النفط غير التقليدي، وخاصة في أمريكا الشمالية والزيادة المتوقعة في الإنتاج في البرازيل، وإلى حد أقل، في كازاخستان. على مدى السنوات القليلة المقبلة، والزيادة المتوقعة في الإمدادات النفطية من دول خارج أوبك، ستكون كافية لتلبية جزء كبير من الطلب العالمي المتزايد. ومع ذلك، بحلول عام 2020[8]، فإن حجم الإمدادات النفطية من دول خارج أوبك ينخفض، وهو ما سيتطلب نموا كبيرا في إنتاج النفط الخام وإنتاج الغاز الطبيعي في دول أوبك. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، في المستقبل القريب العراق سوف تبدأ في لعب دورا قياديا في النمو العالمي من إمدادات النفط للفترة حتى 2035. التقلبات في السوق العالمية مما يزيد من الطلب على النفط العراقي: إمكانية نمو الاستهلاك العالمي للنفط بشكل أسرع مما كان متوقعا. تباطؤ نمو الإمدادات العالمية من الشركات المصنعة الأخرى. هذه الظروف يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع من المتوقع في السنوات القادمة.[9]

[8] وزارة النفط العراقي https://oil.gov.iq/

[9] http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf

مساهمة العراق في إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية لا تعتمد فقط على طاقتها الإنتاجية، ولكن أيضا القدرة على الاستجابة لطلب السوق من خلال تعديل القدرات.

العراق يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المستوى القدرة الاحتياطية في العالمي. نظرا للاحتياجات الملحة للعراق في قطاعات أخرى من الاقتصاد، واقتراح من غير المرجح أن يتم اعتماده في المدى القصير والمتوسط، على الرغم من، في نهاية المطاف، يمكن أن يكون مهما.

الخاتمة

في ختام بحثنا في موضوع النفط و استراتيجية ألامن الوطني فى العراق توصلنا الى الاستنتاجات الاتية-:

- ان الجانب الاوثق ارتباطاً من النفط بالامن الوطني يتعلق تحديداً بالانابيب, أن الدفاع عن الأنابيب نفطية يدخل في نطاق الامن الوطني من الناحية جيوبوليتيكية , أن العراق يركز الان على الاستخراج نفط الا اعلي مستويات لتحسين ناتج محلي أجمالى وتحسين الاوضاع الاقتصادي غير مستقر و تحسين مجال تصديرالنفط الا الخارج. ناحية نقل , أن أيصال النفط العراقى للتصدير إلى السوق الدولية لابد أن تمر بأراض غير عراقية, ولا تخضع للسيادة العراقية يجب لحكومة العراقية تحسين العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة لغرض المصلحة الوطنية في ظل الابتزاز الهيمنة الشركات للنفطية العالمية
- أن الاقتصاد العراق تمر بمرحلة انتقالية – ويرجع ذلك أساسا إلى نمو الإيرادات، وكذلك بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية والحد من حصة الصناعات الثقيلة كثيفة الاستهلاك للطاقة مع التوسع في قطاع الخدمات،. ومع ذلك، فإن العراق هو احد بلدان الشرق الأوسط الذي يستهلك للطاقة. العامل الأكثر أهمية في تطوير الطاقة السلبية هو خفض مستوى الأمنو خطر الإرهاب على سيادة العراق , نتيجة التحليل، SWOT لقطاع الطاقة في العراق خلص إلى أن تطوير الاقتصاد العراقي في العقود المقبلة ستعتمد على القطاع النفطي حتى سنة 2050 مما يجعل اقتصاد البلاد تلعب دورا هاما في سوق النفط العالمية.
- أن المستقبل سوق الطاقة العراقية يجب أن يعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية و تطوير أجندة قوية لتحقيق الأمن القومي و الاستفادة من وفرة مواردها الطبيعية واستخدامها كأداة دبلوماسية لممارسة النفوذ على جيرانها، والذين كانوا معادين للإقليم يجب أن يكون العراق واحدا من الركائز الأساسية للنفط في العالم. وفقا لتوقعات وكالة الطاقة.

المصادر :-

1. The economy of Iraq : oil, wars, destruction of development Prospects, 1950-2010 Alnasrawi, Abbas, PP158-170 .
2. The struggle for Kirkuk : the rise of Hussein, oil, and the death of tolerance in Iraq by Henry D. Astarjian 2007 , P155.
3. Petrodollar warfare oil , Iraq and the future of the dollar William R.Clark 2005 PP 17-39.
4. Malcolm W. Nance-The Terrorists of Iraq _ Inside the Strategy and Tactics of the Iraq Insurgency 2003-2014, 2nd Edition.-Taylor and Francis, CRC , 2014 ,P187.
5. Rex J. Zedalis-The Legal Dimensions of Oil and Gas in Iraq_ Current Reality and Future Prospects 2009, P 128.
6. Николай Стариков«Шерше ля нефть. Почему наш Стабилизационный фонд находится ТАМ?»:
   Питер; Санкт-Петербург; 2009, P 72
7. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf
8. http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf
9. وزارة النفط العراقي https://oil.gov.iq/

10.Iraq Energy Outlook Released on 9 October 2012
http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/IEO_arabic_web.pdf

الملخص:

يعتبر النفط من أبرز ثروات الطبيعية فى العراق, ويعد من أهم السلع الاستراتيجية في العالم المعاصر. ولكن الجانب الذى يتعلق بالامن الوطني من النفط ,ليس أستخراجه و تصنيعه و تسويقه. فهذه قضايا فنية ترتبط بالقدرات و الخبرات و المصالح الاقتصادية. ويمكن ادخالها بوجه عام وغير مباشر في الامن الوطني من حيث الدور الذى يلعبه العامل الاقتصادي و السياسي و الدبلوماسي على هذه الصعيد.

ان الجانب الاوثق ارتباطاً من النفط بالامن الوطني يتعلق تحديداً بالنقل والايصال. وبالرجوع الى حقائق الجغرافياً يبدو واضحاً اَن المنفذ البحرى الوحيد للنفط العراقي يقتصرعلى الخليج العربي وفى نفوذ الايران و نستنتج مما تقدم أيضاً أن الجانب الاوثق أرتباطاً و ألاشد خطراً اللامن الوطني في النفط يتعلق ليس بالحقول أو الاسواق و أنما بالانابيب, أن الدفاع عن الأنابيب نفطية يدخل في نطاق الامن الوطني من الناحية جيوبوليتيك, كما أن العمليات الفنية الاخرى التى تتعلق باستخراج و التكرير و التصنيع و التسويق تدخل فى نطاق جيوالاقتصادية فقط . ونحن نركز الان على الاستخراج نفط الا اعلي مستويات لتحسين ناتج محلي أجمالى وتحسين الاوضاع الاقتصادي غير مستقر ونسلط الضوء على جانب واحد فقط ينحصر في كمية تصدير الاخارج.

Abstract:

The following research about petroleum affecting on the strategy of national security in Iraq, but the side to which the influence on the oil factors isn't just only extraction or manufacturing also marketing , but on this level will be played by the political , economic and diplomatic factors on the strategy of national security moreover the confident side closely specifically respect to transporting and investment , if we analysing geographic factors the only sea port of Iraqi oil is located to the Arabian Gulf below the Iranian influence We conclude from the above the most closely side danger to the national security isn't relation to the oil fields or markets but he's related to pipelines oil , the defend of oil pipelines included in to the context of national security and geopolitics' , as well as the extraction and marketing oil related to the geo-economics , but currently the Iraqi government concentrated on the extraction oil to progress into GDP and Improve conditions the unstable economic situation in the country .

The following research we will be analysed three aspect which gives concept of structure the dissertation in the first section, we will consider the petrodollar monopoly and its influence on the global economy security, furthermore in the second section we analysis the diplomatic energy factors and economic problems of the Republic of Iraq , and the concluding section we get the SWOT - analysis of the energy sector in Iraq and future global energy market in Iraq.

In this research study, also we takes into account of political realism classical school, understand the power struggle of the international community to influence in the world to use force procedures: the doctrine of the new fact of political, which promotes the presence of chaos in international politics and

economic crises, which It leads to a growing lack of trust between the partner countries and ends with "security threat economic and monopolize of the market." Finally, the liberal school, a theoretical approach which is based on a multinational corporation and international organizations.